ISSN 1020-9549

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

دراسات ومراجعات

العدد ٧٥ ٢٠٠٨

قوانين مصايد الأسماك وتشريعاتها في البحر المتوسط
" دراسة مقارنة "

دراســات ومراجعــات العدد ٧٥

الـهيئـة الـعـامـة لمصـايـد أسمـاك الـبـحـر الأبـيـض المتـوسـط

قوانيـن مصايد الأسماك وتشريعـاتها في البحر المتوسـط

" دراسـة مقـارنـة "

إعداد

فيليب كاكود

مستشار قانوني بمنظمة الأغذية و الزراعة

منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتـحدة

رومـا، ٢٠٠٨

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-605276-6

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2008

إعـــداد هـــذه الوثيقـــــة

أعدت هذه الورقة لتكون كوثيقة عمل للدول لكي تستوفيها وتؤسس عليها، وتم تقديمها للـــدورة السابعة للجنة الاستشارية العلمية (SAC) التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبـــيض المتوسط (GFCM) التي عقدت بمقر منظمة الأغذية و الزراعة في شهر أكتوبر 2004 فلقـــد عبرت اللجنة الاستشارية العلمية عن الرغبة في أن تكون هناك متابعـــة لمراقبـــة التشـــريعات والقوانين ذات العلاقة بالإدارة من خلال شبكات خبراء القانون التي كونتها بعـــض المشـــاريع الإقليمية. ولكي يمكن استخدامها مع مرور الوقت فإنه يجب تحديثها بانتظام بمعلومات تقدم إلى أمانة الهيئة العامة لمصايد البحر المتوسط. واقترحت اللجنة الاستشـــارية العلميـــة أن يتـــولى الأعضاء إبلاغ الأمانة بأي تطبيق لقانون جديد، أو تعديل لنص جاري العمل به وذلك لتســـهيل هذه العملية.

قام بكتابة الورقة فيليب كاكود (مستشار قانوني بمنظمة الأغذية و الزراعة) وجرى تحريرهـــا بمساعدة من برنامج منظمة الأغذية و الزراعة "فيشكود FishCode ".

شـــكـــــر وتـــقـــديـــــر

يودّ مؤلف الورقة أن يعرب عن شكره وتقديره للدعم الذي وفرته شبكات خبراء القانون العاملون ضمن إطار اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للهيئة العامة لمصـــايد أســـماك البحـــر الأبـــيض المتوسط وذلك بجمع الوثائق القانونية اللازمة لهذه الدراسة، وبصفة خاصة التوجيه والمساهمات الثمينة التي قدمتها الآنسة / أنيك فان هوت – سابا توكي (إدارة الخدمات القانونيـــة بمنظمـــة الأغذية و الزراعة) والسيد / ألان بونزون (أمين الهيئة العامة لمصائد البحر المتوسط، مكتب خدمات المؤسسات الدولية و الاتصال بمنظمة الأغذية و الزراعة)

ترجمة:

أ. د. عتيق العربي دراويل الهوني
أ. الهادي محمد بوشاقور
منشورات مركز بحوث الأحياء البحرية، ص. ب. 30830 تاجوراء
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

كاكود، ب.
قوانين مصائد الأسماك وتشريعاتها في البحر المتوسط: دراسة مقارنة
دراسات ومراجعات. الهيئة العامة لمصائد البحر المتوسط. العدد 75 . روما، منظمة الأغذية و الزراعة. 2008. 43 ص.

مستخـــلـــص

تغطي هذه الدراسة المقارنة للقوانين والتشريعات حوض البحر المتوسط بكامله وتركز على ثلاثة قضايا رئيسية: (i) أنظمة الدخول لموارد مصائد الأسماك، (ii) إدارة جهد الصيد وطاقة الصيد، (iii) المراقبة والتحكم والإشراف؛ الغرض منها تزويد مدراء المصايد بمعلومات عن التدابير الرئيسية التي جرى تبنيها في المنطقة وذلك للتعرّف على المناطق التي يمكن أن يحدث بينها تجانس، خاصـــة في ما يتعلق بالأرصدة السمكية المشتركة. وقد أخذت الورقة كوثيقة عمل وهى موجهه للدول لكى تستوفيها وتؤسس عليها.

المحتويـــــات

الصفحة

مختصرات وكلمات مركبة	vii
مقدمة	1
1. أنظمة الدخول إلى موارد مصايد الأسماك	1
1.1 الصيد التجاري	1
1.1.1 السفن الوطنية	2
2.1.1 السفن الأجنبية	7
3.1.1 المعدات الثابتة والأنشطة الأخرى التي لا تتطلب استخدام السفينة	8
2.1 الصيد الترفيهي	9
2. إدارة جهد الصيد وطـــاقة الصيد	10
1.2 تدابير جوهريـــة	10
1.1.2 إدارة جهد الصيد	13
2.2 إدارة طـــاقة الصيد	14
3.2 تدابير مســـاعدة	15
1.3.2 الموسم المغلق والتعليق المؤقت	15
2.3.2 معدات وطرق الصيد	15
3.3.2 الحد الأدنى لأحجام الإنزال	15
4.3.2 بقاع الصيد المحظورة	16
5.3.2 مناطق الصيد	16
6.3.2 المحميات السمكية	16
7.3.2 حماية صغار الأسماك والكائنات البحرية الأخرى وصيانتها	16
8.3.2 الأنواع المحميّة	19
9.3.2 الصيد العارض	19
3. المراقبـــة والتحكـــم والإشـــراف	19
1.3 تسجيل أو تدوين سفن الصيد	20
2.3 سجل الصيادين	27
3.3 وضع العلامات	28
4.3 التفتيش	28

5.3 تقديم التقارير 28
6.3 إنزال محصول الصيد 29
7.3 النقل من سفينة إلى أخرى 31
8.3 برامج المراقب 31
9.3 نظـــام مراقبة السفن 31
ملحـــــــق 1. قائمة موجزة بالتشريعات الرئيسية للمصايد في البحر المتوسط 33
ملحـــــــق 2. مذكرة حول السيادة البحرية في البحر المتوسط. 36
أ1. السيادة البحرية 36
أ1.1 المناطق البحرية 36
أ2.1 الوضع بالنسبة للمناطق البحرية في الدول الساحلية 37
أ1.2.1 البحار الإقليمية 37
أ2.2.1 المناطق الاقتصادية الخالصة 38
أ3.2.1 مناطق الصيد 38
أ4.2.1 الأرصفة القارية 39
أ2. الالتزام بالمواثيق الدولية الرئيسية واتفاقيات قانون البحار ومصايد الأسماك 40

قـــائمة الجـــداول

جـــدول 1. أنظمة الدخول إلى موارد المصايد الخاضعة للسيادة الوطنية، ومتطلبات قيام السفن الوطنية بالصيد خارج مياه خاضعة للسيادة الوطنية 3
جـــدول 2. تـــدابير رئيسية لإدارة جهد الصيد وطاقة الصيد 11
جـــدول 3. الحد الأدنى لأحجام أسماك الأرصدة المشتركة المعروفة 17
جـــدول 4. تـــدابير رئيسية للمراقبة والتحكم والإشراف 22
جـــدول أ.1 إعلانات السيادة البحرية من قبل الدول المطلة على البحر المتوسط 41
جـــدول أ.2 التشريعات الوطنية المؤسسة للمناطق البحرية 42
جـــدول أ.3 الوضع بالنسبة لاتفاقية قانون البحار، واتفاقية الامتثال للعام 1993، واتفاقية الأمم المتحدة للعام 1995 بشأن الأرصدة السمكية في الدول المطلة على البحر المتوسط 43

الاختصارات والكلمـــات المركبـــة

CCRF	مدونة الســلوك بشأن الصيد الرشيد
CFP	سيــاسة المصـــايد المشتركة
EEZ	المنطقة الاقتصادية الخالصة
EU	الاتحـــاد الأوربـــي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FR	تشـــريعات المصـــايد
GFCM	الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
GT	إجمالي الحمولة بالطن (الطنيّة)
HP	القدرة الحصانية
ICCAT	اللجنة الدولية للمحافظة على أسماك تونة الأطلسي
IPOA	خطة عمل دولية
IPOA-IUU	خطة العمل الدولية لمنع وردع الصيد غير القانوني، غير المعلن، وغير المنظم والتخلص منه
IUU	غير قانوني، غير معلن، وغير منظم
LOSC	اتفاقية قانون البحار
MCS	المراقبة والتحكم والإشراف
RFMOs	منظمات إدارة المصايد الإقليمية
TAC	إجمالي الكمية المسموح بصيدها
UN	الأمـــم المتحـــدة
VMS	نظـــام مـــراقبة الســـفن

مقـــــدمة

أجريت في عام 2001 دراسة حول الإطار التنظيمي للمصايد في دول غربي البحر المتوسط تحت رعاية مشروع "كوبيميد"[1]. كانت هذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها دراسة مقارنة شاملة عن التدابير المنظمة للمصايد في البحر المتوسط على المستوى الإقليمي؛ ثم جرت دراسات مماثلة في الدول المطلة على البحر الأدرياتيكي المشاركة في مشروع "أدرياميد" عام 2002، وفي دول شرقي البحر المتوسط عام 2003[2]. ومتابعة لهذا العمل؛ تكفلت الهيئة العامة لمصايد البحر المتوسط، بدعم من مشروع منظمة الأغذية و الزراعة "FishCode" والخدمات القانونية، بإجراء "دراسة مقارنة" تغطي كامل حوض البحر المتوسط[3]، وتركز على ثلاثة قضايا، هي أساسًا: أنظمة الدخول إلى موارد مصايد الأسماك، أدارة جهد الصيد وطاقة الصيد، والمراقبة والتحكم والإشراف. الغرض من هذه الدراسة هو تزويد القائمين على إدارة المصايد بمعلومات حول التدابير الرئيسية التي يجري تبنيها في المنطقة للتعرف على الجوانب التي يمكن البحث فيها عن وجود تجانس خاصة فيما له علاقة بالأرصدة السمكية المشتركة.

1. أنظمة الدخول إلى موارد مصايد الأسماك

أصبحت الدول الساحلية، منذ المصادقة على اتفاقية قانون البحار في عام 1982[4]، مسؤولة عن تنظيم الدخول إلى موارد مصايد الأسماك داخل المياه الخاضعة لسلطاتها أو لسيادتها[5]. وتطبق أنظمة الدخول على كل من الصيادين الأفراد وسفن شركات الصيد. وتركز هذه الدراسة في المقام الأول على أنظمة دخول سفن الصيد، الوطنية منها والأجنبية، إلى موارد مصايد الأسماك؛ ومع ذلك فإن الجدول 1 يحتوي على معلومات عن أنشطة الصيد التي لا تتطلب استعمال السفن، خاصة معدات الصيد الثابتة، وصيّادي الشواطئ، والصيد المهني تحت الماء.

نظرا لتزايد أهمية الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط، الذي هو بالفعل نشاط مهم في عدة بلدان ومن المرجح أن يتم تطويره في البلدان الأخرى، فقد تم في هذه الدراسة إدراج الانظمه التي تحدد ممارسة هذا النشاط.

1.1 الصيد التجـــاري

تميّز تشريعات المصايد، نمطيًّا، أنظمة الدخول المطبقة على السفن عن تلك التي تطبق على الصيادين الأفراد. علاوة على ذلك، تعطي بعض التشريعات إمكانية إبرام العقود أو اتفاقات الإيجار التي تمنح بموجبها حقوق الصيد الخالصة لأشخاص طبيعيين أو قانونيين لاستغلال نوع معين من الأسماك أو من الكائنات المائية في منطقة محدّدة. وهذه الآلية الأخيرة هي المفضلة عمومًا للصيد باستعمال المعدات الثابتة.

---

[1] انظر P cacaud, January 2002 ,*Revue du cadre législatif relatif à la pêche maritime dans les pays membres du CopeMed*

[2] المعلومات عن بلدان البحر الادرياتيكي تعم الفترة حتى 2002. ومنذ ذلك الحين وقعت احداث لم تتم تغطيتها في هذه الوثيقة. تم اعتماد انظمه وقواعد جديدة في ايطاليا وكرواتيا ، في حين اصبحت سلوفينيا عضوا في الاتحاد الاوروبي. و الجديد من المعلومات قد ورد مؤخرا في وثيقة نهائية تتناول تشريعات مصايد الاسماك في البحر الادرياتيكي كما ورد في وثيقة GFCM ؛ وقد تم اصدار هذه الوثيقة الحديثة من طرف أدريميد بمنظمة الاغذيه والزراعة ("*General outline of fisheries legislation and regulations in the AdriaMed* countries" AdriaMed Technical Document N. 14. GCP/RER/010/ITA/TD-14). واخيرانضمام صربيا ومونتينيكرو الى مشروع أدريميد (AdriaMed) بمنظمة الاغذيه والزراعة في 2004 وهكذا أدمجت تشريعات مصايد الاسماك في تشريعاتهما. قد تم تحديث تقرير أدريميد التشريعي في ايلول / سبتمبر (2004).

[3] لم ترد في هذه الدراسة كل من البوسنة والهرسك، موناكو وصربيا مونتينيكرو

[4] اتفاقية قانون البحار (LOSC) دخلت حيز التنفيذ في 16 نونبر 1994

[5] يمكن العثور على تفاصيل عن مدى الولاية البحرية للدول الساحليه في البحر الابيض المتوسط في (P cacaud (ed)، *Note on Maritime Jurisdiction in the Mediterranean Sea and in Member Sates of the General Fisheries Commission for the Mediterranean located in the Black Sea* (FAO 2003).